حزب العدالة والتطورات السياسية في تركيا ١٩٦١-١٩٨٠

أ.م.د. سيامند كريم محمود

جامعة كرميان/ كلية التربية/ قسم التاريخ

The Justice Party and Political Developments in Turkey 1961-1980

Asst. Prof. Dr. Syamand Karim Mahmood
Univrsity of Garmian\ College of Education\ Department of History

Email: syamand.karem@garmian.edu.krd
Phone Number: 07725426614

Abstract
The Justice Party (Adalet Partisi) and its abbreviation (AP) was a prominent Turkish political party in the sixties and seventies of the twentieth century. It was established on 1961, by Ragheb Kamush Bala. It was a liberal conservative party calling for Kemalist principles, parliamentary democracy and market economy; and its influence was clear on political, economic and social events, as the issue of forming coalition governments appeared for the first time in Turkey's history.**Keywords: Justice Party, political developments, military coup, economic uphevals, Republic People's Party.**

المقدمة

ان حزب العدالة من الأحزاب المؤثرة في الحياة السياسية التركية في فترة ما بين الأنقلابين ١٩٦٠و١٩٨٠ أذ كان اثره واضحاً على الأحداث السياسية والأقتصادية والأجتماعية، ويأتي أختيارنا لموضوع (حزب العدالة والتطورات السياسية في تركيا١٩٦١-١٩٨٠) ذلك لما له من اهمية بالغة في السياسة التركية سواء على الصعيد الخارجي او الداخلي، وتكمن تلك الأهمية بتغير سياسة تركيا بعد استلام حزب العدالة السلطة في تركيا عام ١٩٦١ اذ سمح للمسلمين بالقيام ببعض طقوسهم الدينية، وحدث تحسن في العلاقات التركية مع البلدان العربية والاسلامية، بعد أن ادرك أهمية تلك العلاقات في المحافل الدولية وخصوصاً في المسألة القبرصية، فضلا عن المصالح السياسية والأقتصادية مع تلك الدول، مع الحفاظ على علاقاتها بالولايات المتحدة الامريكية وأوربا. قسم البحث الى مقدمة وثلاث محاور وخاتمة، تناولت المقدمة الهيكلية التى كتب بها الباحث وتناول المحور الأول ظهور حزب العدالة واهم التطورات الداخلية التى ساعدت على ظهوره، وجاء في المحور الثانى بدايات النشاط السياسي لحزب العدالة وبرنامجه السياسي حتى انقلاب عام ١٩٧١، الما محور الثالث فقد تضمن التطورات الداخلية في تركيا، وموقف حزب العدالة منها وبوادر قيام انقلاب عام ١٩٨٠وتناولت الخاتمة اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث . أعتمد الباحث على مجموعة من المصادر فى كتابة البحث، وكان لتلك المصادر الاثر الكبير في اتمامه، ولاسيما بعد تزويدها البحث بمعلومات رصينة ومهمة، ومن أهمها، مؤلفات احمد نوري النعيمي منها كتاب ظهور التعددية الحزبية في تركيا الذي زود البحث بالمعلومات تخص التعددية الحزبية، كما ان كتاب السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية أيضاً اعطى ما يكفي من المعلومات التى تخص سياسة تركيا الخارجية، كما ان مؤلفات الكاتبه فيروز احمد افادة البحث كثيراً فقد كان لكتابها صنع تركيا الحديثه الدور البارز بمعلومات دقيقة عن تطور السياسة الداخلية لتركيا ،فضلاً عن مجموعة أخرى من الكتب والرسائل والبحوث الاكاديميه، وندعوا من اللة التوفيق. الكلمات المفتاحية: حزب العدالة, التطورات السياسية, الانقلاب العسكرية, التطورات الاقتصادية, حزب الشعب الجمهوري

اولاً-التطورات السياسية الداخلية في تركيا وأثرها في ظهور حزب العدالة على المسرح السياسي شهدت تركيا في ٢٧ مايس ١٩٦٠انقلاب عسكري بسبب المنازعات الشديدة بين حزب الشعب الجمهوري الذي كان يقود المعارضة والحزب الديمقراطي الحاكم، وقد تفاقمت الامور في نيسان ١٩٦٠عندما وجه عدنان مندرس رئيس الوزراء أوامره الى الجيش للحد من دعاية حزب الشعب الجمهوري ضد حكومته وبث روح الاستقرار في البلد، وقد اعتبر الجيش تلك الأوامر بمثابة انتهاك لمبادئ التي ارسى تقاليدها مصطفى كمال اتاتورك بعدم اقحام الجيش في الامور السياسية [١].ما دفع الجيش بأحتلال المؤسسات الحكومية والاذاعة ومقر رئاسة الجمهورية ومنازل زعماء الحزب الديمقراطي البارزين في صبيحة يوم ٢٧ مايس ١٩٦٠وقد استغرق الانقلاب عدة ساعات، وبذلك تم نقل السلطة الى العسكرين، وتم تشكيل لجنة الوحدة الوطنية والتى تضم الضباط الثمانية والثلاثين، وبموجب الدستور المؤقت اصبحت تلك الجنة اعلى سلطة تشريعية في البلاد وانتخب جمال كورسيل رئيسا لها [٢]، وأعلن قادة الانقلاب عن فترة قصيرة تعود بعدها الحياة الدستورية وحددت الفترة بثلاث اشهر فقط، وقد قال جمال كورسيل ((ان ثورة ٢٧مايس ١٩٦٠لا يمكن تشبيهها بثورات دول الشرق الاوسط في حين ترمي تلك الثورات انشاء نظام دكتاتوري، فان ثورة تركيا نشبت اساساً للحافظ على النظام الديمقراطي، وستقوم اللجنة الثورية بتسليم مقاليد الامور في الدولة الى الحزب الذي يفوز في الانتخابات تشرين الاول ١٩٦١، اذ ستمنح جميع الاحزاب حرية المشاركة في الانتخابات)) [٣] ، وفي كانون الثاني افتتحت الجمعية الدوستورية، وكان مهمتها الرئيسية اقرار قانون انتخابي جديد، تمكنت هيئة أونار والمجلس الوطني التأسيسي من اعداد دستور جديد وقانون انتخابي جديد يضمنان التمثيل النسبي، وفي ١٩تمور ١٩٦١قدم دستور الى الاستفتاء [٤]،وحصل على تأييد ضئيل من الناس لأنهم كانوا يشكون في الحكم العسكري وخائفين من عودة نظام الحزب الواحد، وخاصة المادة(١١١) والتي نصت على دستورية مجلس الأمن القومي، واصبح الجيش بمثابة مؤسسة فوقية لها الحق في توجيه السياسات العامة الأساسية متخطياً وجود الحكومة، وعلى تلك النحو بلغ الجيش درجة توجيه الحكومات وأعطائها الأوامر، لذلك اصبحت خيوط التحكم في أيدي مجلس الأمن القومي[٥]، لهذا السبب صوت حوالي ٤٠٪ضد الدستور

في حين امتنع ١٧٪عن التصويت[٦].ان دستور عام ١٩٦١قد تبنى نظام انتخابي جديد ذلك هو (التمثيل النسبي ذو الحصة الواحدة) وهذا النظام يقوم على الاسس التالية[٧]:

١- عدم جواز اشتراك الاحزاب السياسية في الانتخابات ما لم تنظم نفسها في ١٥ولاية على الاقل.

٢- تخرج الاحزاب التى تخفق في الحصول على نسبة من الاصوات تقل عن ١٠٪.

٣- تقسم الاصوات التى تجاوزت الحصة المقررة بين الاحزاب الفائزة في المنطقة الانتخابية.

كذلك نص الدستور على عودة النظام الحزبي التعددي في تركيا بعد ان حضر على عودة الحزب الديمقراطي للعمل مرةً ثانية[٨]، واصبح جزءاً من الماضي، ولكن قاعدته السياسية ظلت اشبه بجائزة تحاول الحصول عليها كافة الاحزاب الديموقراطية الجديدة، فقد تم تأسيس حزبين من هذا النوع في عام ١٩٦١، حالما تمت استعادة النشاط السياسي وهما حزب تركيا الجديدة وحزب العدالة بزعامة الجنرال المتقاعد راغب كموش بالا الذي تربطه أواصر حميمة بالهيئة الحاكمة [٩].وقد قدم راغب كموش بالا طلبا بتشكيل حزب في ١١شباط ١٩٦١الذي سمي حزب العدالة، ولكن لجنة الوحدة الوطنية حاولت عرقلة اقرار هذا الحزب بسبب ان مؤسسيه كانوا من الحزب الديمقراطي، بالرغم من محاولات اللجنة من افشال حزب العدالة الا أن الاخير تأسس بصورة رسمية في شباط ١٩٦١ كوريث للحزب الديمقراطي [١٠].

ثانياً:بدايات النشاط السياسي لحزب العدالة واعلان برنامجه السياسي حتى انقلاب ١٩٧١. بعد ان اعلن رسمياً تأسيس حزب العدالة استعد لخوض انتخابات تشرين الاول ١٩٦١واعلن عن برنامجه السياسي، فقد أقر مفهوم الاقتصاد المختلط، الا انه كان يعتقد ان الدولة من الممكن ان تركز انتباهها ومساعيها في مجالات معينة كتعبيد الطرق والجسور والسكك الحديدية والقنوات والسدود ومحطات الطاقة، في كل تلك المجالات من وجهة نظر حزب العدالة تتجاوز امكانية المشروع الخاص، وأكد على الدولة فى مجال التخطيط الاقتصادي ان تكون المشاريع الاقتصادية اجبارية لقطاع الدولة، والدولة من الممكن أن تأخذ في هذا المجال نصائح رجال الاعمال في المشروع الخاص، وأكد على تحسين الطرق الزراعية وأن أراضي الدولة الزراعية من الممكن توزيعها على الفلاحين المحرومين[١١].أجريت انتخابات المجلس الوطني في ١٥-تشرين الأول ١٩٦١وأظهرت النتائج نجاحاً واضحاً لحزب العدالة، اذ حصل على ١٨٥مقعداً من مجموع ٤٥٠مقعد في المجلس الوطني التركي،و٧٠ مقعداً في مجلس الشيوخ من مجموع ١٥٠ مقعد اي بنسبه ٣٥.٤ % من مجموع الاصوات [١٢].وأظهرت الانتخابات ان أي من الاحزاب المشاركة في الانتخابات لم تحصل على الأكثرية الساحقة في البرلمان، لذلك ظهرت ولأول مرة في تاريخ تركيا مسألة تشكيل حكومة ائتلافية، حيث ضمت الحكومة الأولى التى شكلها عصمت انيونو ممثلين عن حزب العدالة وحزب الشعب الجميوري، وقد أكد البرنامج الحكومي على ضرورة توفير الظروف الملائمة للنهوض بالبلاد، وعلى التعاون الوثيق مع حلف الشمال الاطلسي (ناتو) وحلف المركزي (سنتو) [١٣] وعلى الرغم من انتقال السلطة الى المدنيين الا أن المؤسسة العسكرية كانت لهاالهيمنة على حياة السياسية وذلك بتدخلها الغير مباشر بواسطة مجلس الأمن القومي بتقديمه المشورة الى السلطة التنفيذية في موضوع الأمن القومي، وغالباً ما كانت تتعدى المشورة مواضيع خاصه بالأمن القومي الى مواضيع اخرى مختلفة، كما أن المجلس أصر في نفس الوقت على حقه بالأشراف على الحياة السياسية بشخص رئيس الجمهورية [١٤].ان الحكومة الائتلافية لم تتمكن من تحقيق اي من اهدافها وبقيت مشكلات البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية تنتظر الحلول بسبب نشاطات ممثلي حزب العدالة في الحكومة والذين ركزت مطالبهم على ضرورة اعادة الاعتبار لمسؤولي العهد السابق المحكومين، وكانت مناقشات المجلس تدور حول تلك المسألة أكثر من أي مسألة اخرى[١٥] ، مما أدى الى تفاقم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بداية عام ١٩٦٢الأمر الذي ادى الى قيام المحاولة الانقلابية الفاشلة في ١٢شباط ١٩٦٢والتى قام بها العقيد طلعت ادمير ،والتي استمرت لمدة ١٦ساعة واشترك في تلك المحاولة الأكاديمية العسكرية واكاديمية الشرطة في انقرة والوحدات المدرعة، وقد فشلت بسبب ان جميع الاحزاب السياسة ورئيس الاركان العام والاغلبية الكبيرة من الجيش اصبحوا ضد ذلك التمرد، وقد ترتب على فشل تلك المحاولة اثار سياسية هامة منها:

١-تقوية مركز عصمت انيونو زعيم حزب الشعب الجمهوري.

٢- زيادة جراة حزب العدالة في المطالبة بالعفو العام عن زعماء الحزب الديموقراطي السابق الذين ادينوا في محاكمة بجزيرة (ياسي ادا) في بحر مرمرة في ايلول ١٩٦١ ، وقد سبب هذا الطلب في خلق ازمة سياسية عنيفة بين الحزب الجمهوري وحزب العدالة، كان من اثرها انسحاب حزب العدالة من الحكومة[١٦]، وبذلك قدم عصمت انيونو استقالته في ٣١مايس ١٩٦٢وانحل تحالف حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري الذي دام سبعة اشهر فقط [١٧]، كلف جمال كورسيل رئيس الجمهورية عصمت انيونو بتشكيل الحكومة الجديدة، وقد شكلت

بصعوبة بالغة في ٢٥حزيران ١٩٦٢بعد تذمر كثير من قبل الجيش واستمرت لغاية كانون الاول ١٩٦٣، حيث قدمت كل الاحزاب الممثلة في المجلس الوطني وزراء بأستثناء حزب العدالة [18]، انتقل الى المعارضة وبدأ يشن حملة اعلامية على الحكومة ويطالب باطلاق سراح المحكومين من عناصر نظام السابق وامام الحاح حزب العدالة قرر عصمت انيونو اطلاق سراح جلال بايار لاسباب صحية بالرغم من معارضة القوى الطلابية والمثقفين وحتى حزب الشعب الجمهوري ،تلك الخطوة شجعت حزب العدالة على تشديد مطالبته باطلاق سراح المحكومين والتى اعتبرها بادرة ضعف من الحكومة، ادى ذلك الى توتر الاوضاع السياسية في البلاد من جديد [١٩]في ظل تلك الظروف اجريت الانتخابات المحليه في ١٧تشرين الثاني ١٩٦٣حيث حصل حزب العدالة على ٣ ٤٦.٪ من اصوات الناخبين، وقد زادت اصوات حزب العدالة بمعدل ١٠٪قياساً الى انتخابات عام ١٩٦١بينما حصل حزب الشعب الجمهوري على ٣٧٪من الاصوات مما ادى الى استقالة حكومة انيونو الائتلافية. ان تقدم حزب العدالة في السلوك السياسي الداخلي وخلال فترة قصيرة من تأسيسه يعود الى مساندي الحزب الذين هم من الطبقات العالية ومن رجال الاعمال في المجتمع وشرائح الرأي العام المحلي في الريف [٢٠].وبعد مداولات طويلة مع الرئيس جمال كورسيل تشكلت الحكومة الائتلافية الثالثة برئاسة عصمت انيونو باشراك المستقلين في ٢٥ كانون الاول ١٩٦٣، وذالك بسبب تأييد الرئيس جمال كورسيل والمؤسسة العسكرية لعصمت انيونو، وتزامن ذلك مع الأزمة القبرصية التى كانت تهدد باندلاع حرب مع اليونان[٢١]، وعلى الرغم من ان انيونو لم يعد يتمتع بأغلبية في المجلس ألا أنه استمر وحصل على استفتاء الثقه في ٣ كانون الثاني ١٩٦٤لأن بعض اعضاء الحزب المعارض ساندوا الحكومة بسبب تلك الأزمة، ولكن خلال عام ١٩٦٤لم تقدم المعارضة اي اسناد للحكومة وكان متوقع سقوطها في اي وقت [٢٢]، وقد انتقدت حكومة انيونو من قبل حزب العدالة بسبب موقفها من القضية القبرصية [٢٣].دخل حزب العدالة في مرحلة جديدة بعد وفاة كموش بالا الذي توفى في ٥ حزيرن ١٩٦٤، وأدت وفاته الى مشكلة حول قيادة الحزب، ونتيجة لذلك برز مرشحون كثيرون تنافسوا على قيادة حزب العدالة، منهم سعيد بلغيج said bilgic وتكين ارابو tekin ariburun قائد القوة الجوية السابق ومعاون الرئيس السابق بايار وسليمان ديميريل suleuman demirel، ومنذ بداية شهر تشرين الثاني ١٩٦٤ بدأ ديميريل بالظهور في السياسة الداخلية التركية كمنافس قوي والوحيد لسعيد بلغيج، وفي الحقيقة ان المؤتمر المحلي الذي عقد في أنقرة طرح اسم ديميريل كمنافس لبلغيج، وقد تبنى ديميريل شعار حزب العدالة الجديد وسياسات جديدة كما حمل شعار الاستمرارية والوحدة المدنية في حملته الانتخابية، وعليه عقد المؤتمر العام للحزب اجتماعاته فى ٢٧تشرين الثاني ١٩٦٤، وبعد المناقشة التي تمت بين المرشحين الثلاث انتخب سليمان ديميريل باغلبية ساحقة حيث صوت الى جانبه ١٠٢٧وصوت ٥٢٢ لسعيد بلغيج و١٣٩لتكين ارابو[٢٤].بعد تزعم ديميريل حزب العدالة انتظر اللحظة المناسبة بعد أن أصبح مركزه في الحزب أكثر استقراراً، وعند بداية عام ١٩٦٥كان مستعداً لأستلام السلطه، وقرر أن يستغل مناقشة الميزانية العامة للدولة في ١٢شباط كمناسبة لاجبار عصمت انيونو على الأستقالة [٢٥] أذ قدم انيونو استقالته في ١٣شباط ١٩٦٥، وفي٢٠ شباط وقعت الاحزاب المعارضة (حزب العدالة، تركية الجديدة، الفلاحي الوطني، الحزب الوطني) وثيقة التعاون حول اقامة حكومة ائتلافية جديدة، وقد شكلت الحكومة في نفس اليوم برئاسة سعاد خيري ارغوبلو Suad Hayri Urguplu، اذ اخذ ممثلو حزب العدالة المواقع البارزة في الحكومة الجديدة، ولم يكن برنامج الحكومة يختلف عن برامج الحكومات الائتلافية السابقة ولكنه في السياسة الخارجية كانت تعبر عن التوجهات الجديدة التى تؤكد على اتباع سياسة خارجية أكثر أستقلالية في اطار الناتو وضرورة تحسين العلاقات مع الاقطار العربية والبلدان الأشتراكية [٢٦]، ويعد الائتلاف الأخير في قائمة التطورات السياسية الحزبية خلال عقد الستينيات[٢٧].استعد حزب العدالة لأنتخابات تشرين الأول ١٩٦٥، أذ أكد في برنامجه على الحقوق الأساسية للافراد وتحقيق المساواة بين جميع المواطنين، كما ركز الحزب على الاقتصاد المختلط والتأكيد على خطة جديدة في برنامج التنمية فضلاً عن تاكيده على تحقيق العدالة والنمو الاقتصادي، وجاء في برنامجه ((أن حزبنا لا يؤكد ولا يعتمد على طبقة واحدة، وحزبنا يتكون من الفلاحين والمزارعين والعمال والحرفيين وعلى هذا الأساس فأن حزبنا يدافع عن حقوق جميع هؤلاء الطبقات))، وبهذا الشأن صرح ديميريل قائلاً ((لم تكن لنا رغبة مقاومة الأيديولوجية والنظام، ان وجهة نظرنا في الاقتصاد تكون تبعاً لتقاليد اليوم))، كما حاول حزب العدالة الخروج عن الاتجاه العلماني للدولة، وذلك بأعطاء مفهوم حرية العقيدة والدين تفسيراً واسعاً يتعدى الحدود التى وضعها اتاتورك [٢٨].وفي تلك الأثناء قرر حزب العدالة تغيير شعاره، وكان ذلك جديراً بالملاحظة أن الحزب قد تخلى عن شعاره الذي ينطوي على معنى رمزي كبير للعقلية الشعبية، اذ كان على هيئة كتاب مفتوح يحيط به حرفا A.P بالاتينية ، ورغم ان هذين الحرفين كانا اختصاراً لأسم الحزب كما يكتب بالاتينيه Adalet Partisi الا أنهما صارا يرمزان ايضاً الى كلمتي Peugampe–Anah بالتركية اي (الله) و (النبي) بينما يرمز الكتاب المفتوح الى القرأن ، وبدلا من هذا الشعار أتخذ حزب العدالة لنفسه شعار (الحصان

الأبيض) وهو شعار الحزب الديمقراطي السابق، وكانت حساباتهم في ذلك ان هذا الشعار الجديد سيأتي لهم باصوات أنتخابية اكثر مما كان سيأتي به الرمز الديني، وفي حملة انتخابات ١٩٦٥قامت كل الأحزاب باستغلال الدين باستثناء حزب العمال، وقد تبنى حزب العدالة شعاراً مقابلاً يقول ((يمين الوسط على الطريق الى الله)) [٢٩].فاز حزب العدالة في انتخابات مجلس النواب في تشرين الاول ١٩٦٥اذ حصل على ٥٤٪ من الاصوات، اما حزب الشعب الجمهوري فأنه حصل على ٢٩,٧% وحصل حزب الأمة على ٦٪ أما حزب تركيا الجديدة ٣٪ في حين حصل الحزب القومي الجمهوري على ٣,٣٪ بينما حصل المستقلون على اقل من ١٪من الاصوات [٣٠]، هذا اعطى حزب العدالة امكانية تشكيل حكومه من اعضاءه برئاسة سليمان ديميريل، وعند وصول حزب العدالة الى السلطة سيطر على المواقع المهمة في الجهاز الحكومي وعمل على تطهيره من العناصر المناوئة وغير المواليه له. وأعاد الكثير من مؤيدي عدنان مندرس الى المواقع الأمامية في حزب العدالة، وكان اكسيل مندرس Aksail Menderes ابن عدنان مندرس احد مرشحي حزب العدالة الفائزين كما فازت ايضا نيلوفر بايار ابنة جلال بايار، وقد تضمن برنامج حكومة حزب العدالة قانون للعفو عن زعماء الحزب الديموقراطي وقانون تعديل النظام الأنتخابي الى المجلس الوطني الكبير وقد عارضت الاحزاب المعارضة للحكومة تلك المشاريع لذلك اشتد الصراع بين الاحزاب السياسية في البرلمان[٣١]:حصل تصاعد في نمو وتنويع العلاقات الدولية لتركيا بعد وصول حزب العدالة الى السلطة في تشرين الأول ١٩٦٥، حيث عبرت الحكومة الجديدة عن عدم رغبتها في فصل تركيا عن الكتلة الغربية، وكان رئيس الوزراء سليمان ديميريل مقتنعاً بأهمية استمرار بتطبيق سياسة واقعية تأخذ بنظر الاعتبار تطور الظروف الدولية، وفي الأيام الأخيرة من عام ١٩٦٥بدأ القادة الاتراك يتخوفون من عزلة تركيا على الصعيد الدولي، ففي كانون الأول ١٩٦٥صوتت خمسة بلدان لصالح المشروع التركي الذي عرض في الأمم المتحدة لحل المسألة القبرصية، كما صوتت سبعة وأربعون دولة ضد تركيا وتغيبت الدول الأوربية الحليفة لتركيا عن التصويت [٣٢].وقد وعد سليمان ديميريل في أول تصريح له بأن يسعي لحل مشكلة قبرص، ومع ان الاكثرية التى يتمتع بها في البرلمان تمنحه السلطة الكافية للخروج بالأزمة من جمودها المزمن، الا أنها عدت احد مشاكل حكومة ديميريل لأنها تعرضت لنقد المعارضة اليسارية التى مثلها حزب العمال والمعارضة القومية التى مثلها حزب الشعب الجمهوري[٣٣]. تبنى حزب العدالة برئاسة سليمان ديميريل سياسة تقارب مع الدول العربية ، فضلاً عن ظهور جماعات اجتماعية وسياسية جديدة في تركيا اكثر حيوية واهتماماً من الأجيال العلمانية القديمة المؤسسة للجمهورية التركية بمنطقة الشرق الأوسط وبالدور الذي يمكن أن توديه تركيا في تطوير علاقاتها بالبلدان العربية [٣٤]، اذ بدا قادة حزب العدالة يفصحون عن رغبتهم في تنمية تلك العلاقات، ففي ٢كانون الثاني ١٩٦٥اعرب وزير الخارجية التركي أنذاك فريدون اركنFridn arkin امام لجنة الشؤون التركية التابعة للبرلمان((ضرورة سعي تركيا نحو توثيق علاقاتها بالبلدان العربية وتنظيف تلك العلاقات مما علق بها من شوائب))، وفي ٣٠تشرين الثاني ١٩٦٥ذكر رئيس الوزراء سليمان ديميريل في حديثه امام البرلمان ما يلي ((سيكون من بين اهدافنا الرئيسية العمل في بناء صداقة حقيقية مع الاقطار العربية في الشرق الأوسط والمغرب العربي وتطوير التعاون المثمر معها في كافة الميادين)) [٣٥] وانطلاقاً من تلك الرغبة بدأت الحكومة التركية اتصالاتها مع الحكومات العربية واطلاع المسؤولين العرب على حقيقة النوايا التركية الجديدة، وتمهيد الطريق امام عودة العلاقات الطبيعية بين الاتراك والعرب[٣٦].وقد زار وفد تركيا المملكة العربية السعودية في ١٥نيسان ١٩٦٦حاملاً رسالة من الرئيس التركي جودت صوناي CEVDET SUNAU ومن رئيس الوزراء سليمان ديميريل أكد فيها ان الدولة التركية تقف دائماً الى جانب الامة العربية في قضاياها العادلة وقال "اننا نراقب مساعيكم القيمة والرامية الى احلال السلام ولأمن في ربوع الشرق الاوسط" [٣٧]، ويعتبر السياسي والدبلوماسي التركي احسان صبري جاغلانيكل AHSAN SBRAY GALINEKAL رائد السياسة التركية الجديدة، فقد كان وراء الدعوة لتوطيد العلاقات مع العراق الى اقصى حد ممكن والدول العربية ،وقام عام ١٩٦٩بزيارة للعراق وعاد بانطباعات ممتازة عن مجالات التعاون الممكن بناؤها بين تركيا والعراق، وعد احسان صبري من ابرز قادة حزب العدالة [٣٨]مارست تركيا التوازن بين مصالحها في الدول العربية ومصالحها في الأحلاف العسكرية والسوق الأوربية المشتركة، واحذت تتخلى عن احلام العودة الى المنطقة العربية عن طريق المشاريع العسكرية الغربية، وفضلت ان تتبع سياسة تركية خاصة بالمصالح التركية وليست امتداداً او نيابة عن الأحلاف الغربية كما كان بعد الحرب العالمية الثانية [٣٩].وقد عبر الرأي العام التركي لأول مرة عن ارتياحه للتقارب بين تركيا والدول العربية، فالجماهير في المدن والقرى التى تشكل قواعد حزب العدالة أيدت سياسة تطوير العلاقات مع العالم العربي والاسلامي[٤٠].نهج حزب العدالة برنامج الحزب الديموقراطي في السياسة الخارجية وفي هذا الصدد يقول أحمد أحسان كرملة AHMAD AHSAN KRMLA النائب الثاني لحزب العدالة "أن حزب العدالة هو غير مقيد فيما يتعلق ببرنامجه في السياسة الخارجية يسير على نهج اتاتورك ويؤمن على تطبيق شعاره ويعني السلم

في الداخل والسلم في الخارج " [٤١]، واكد رئيس الوزراء ديميريل "اننا نؤكد السلام مع جيراننا ونريد علاقات افضل معهم، حيث اننا نؤكد على مبادئ الاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والأقليمية "[٤٢].وجاء في المادة ٩٣من منهاج الحزب ما يلي "ان دعم علاقاتنا مع الدول الغربية يكون الا عن طريق الأنضمام الى الأحلاف الغربية كحلفي الاطلسي ناتو المعاهدة المركزية السنتو، اذ ان تلك الأحلاف بالرغم من انها أحلاف دفاعية الا أنها تخدم النواحي الاقتصادية والثقافية، ان البقاء مخلصاً لسياسة الأحلاف االغربية هو من اهداف سياستنا الخارجية ".أزدهر الاقتصاد التركي في عهد سليمان ديميريل ووصل نسبة في التقدم الى ٩٪ مما ادى الى انتشار تفاؤل في الدولة[٤٣] ومن الجدير بالذكر ان حزب العدالة كان يمثل مصالح البرجوازية الكبيرة وكبار ملاكي الاراضي، ودعى للسماح للرأسمال الأجنبي بالأستثمار في البلاد[٤٤]، ونتيجة لذلك فقد اصبح سليمان ديميريل رمزاً للرأسمالية الحديثة واللأرتباط بالولايات المتحدة الأمريكية، لذلك هوجم من جميع الجهات من قبل اليساريين والكماليين الجدد فضلاً عن اليمين المتدين الذي أتهمته بالماسونية[٤٥]، اذ ان شرائح الرأي العام التركي تنظر الى الماسونية كنظرتها الى الشيوعية الا ان ديميريل رد على تلك الاتهامات قائلاً" لم أكن ماسونياً حيث ولدت من عائلة لا تجلس على الفطور قبل قرأة القرأن"[٤٦].ان السياسات الاقتصادية التى ارتبطت بأسم ديميريل هي تطبيقا لأحد ادعاءاته في ١٩٦٥ أذ أدعى انه يريد أن ينشيء دولةً ومجتمعاً رأسماليين حديثين ويرغب بدفن الهياكل القديمة التي عفى عليها الزمن، لكي يحقق هدفه هذا قال أمام المجلس الوطني "أن طريق تركيا الحديثة يختلف تماماً عن طريق الرأسمالية في القرن التاسع عشر"[٤٧]، وكان الأمر كذلك فعلاً، فقد اصبحت المؤسسات الرأسمالية الحديثة والكبيرة والتي كانت لها صفة أحتكارية في بعض المناطق هي المهيمنة على امتداد شبه جزيرة الأناضول، واستفادة مجموعة صغيرة من الرأسماليين من السياسات الاقتصادية الجديدة ولكن الصنائعيين والتجار والحرفيين الصغار الذين كانوا منتشرين على أمتداد البلد فشلوا في الأستمرارية بالمنافسة، وبدأ ممثلوا الطبقة الوسطى التقليديون في حزب العدالة يوجهون النقد لديميريل لسقوطه في ايدي مصالح اجنبية راح يخدمها بدلاً من مصالح شعبه، كان ديميريل يدرك مشكلة هؤلاء الناس ولكن لم يقدم لهم اية مساعدة وقدم النصح فقط اذ قال "يوجد في بلدنا مليون ونصف من الصنائعيين والحرفيين وهذا يعني حوالي خمسة أوستة ملايين شخص هم مكتفون ذاتياً ويتمتعون بالتجربة والخبرة واصحاب المهارات هم قوة في النظام الديمقراطي فصنائعي اليوم قد يكون من اصحاب المصانع في الغد" [٤٨].

شهد حزب العدالة انقسامات داخلية في بداية عام ١٩٦٧واصبحت معارضة ديميريل داخل الحزب علنية من الناحية الايدولوجية، وقد قاد تلك المعارضة البرفسور توران TURAN والذي اتهم ديميريل بالأنزلاق نحو اليسار وعدم نهج السياسة الاقتصادية للحزب، اذ أن الأخير في وجهة نظر توران بدأت نحو المصالح الطبقية اكثر من مصالح جمهور الشعب، واستمر توران في اتهام ديميريل الى ان طرد البرفسور توران من الحزب في تشرين الاول ١٩٦٧[٤٩].جرت انتخابات جزئية لمجلس الشيوخ والنواب في تموز ١٩٦٨حيث حصل حزب العدالة على ٥٠٪ من الأصوات أي أقل بمقدار ٦٪ عن انتخابات عام ١٩٦٥، مع ذلك اعطى القانون الانتخابي الجديد حزب العدالة امكانية الحصول على ٣٨مقعدا من٥٣ مقعدا في مجلس الشيوخ كما شغل اعضاء الحزب المقاعد الخمسة الشاغرة في مجلس النواب[٥٠].اما فيما يخص المسألة القبرصية فقد جرت محادثات بين رئيس الوزراء اليوناني ورئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل في ١١ ايلول ١٩٦٧، بالقرب من الحدود الشمالية للبلدين، وأعلن ان البلدان يرغبان بتعاون دفاعي وثيق، وهذا التعاون ضروري للبلدين لمواجهة الاخطار الشيوعية القادمة من الشمال، وفي هذا الاجتماع أكد الاتراك على مسألة ضمان حماية الاقلية التركية في قبرص، وفي نهاية الاجتماع تعهدوا بضرورة بذل ومواصلة الجهود التى يمكن أن تؤدي الى حل عادل للقضية القبرصية الا أن الأجواء الودية قد تغيرت بسبب الحادث الخطير الذي وقع في الجزيرة القبرصية، وهو الصدام العسكري في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٧حيث هاجم الحرس اليوناني القبرصي قرية تركية قبرصية قتل فيها ٢٤شخص واحد المهاجمين، هذا الحادث كان بداية الأزمات الحادة بين الدولتين اذ كان له ردود فعل قويه جداً في تركيا، ففي١٧تشرين الثاني ١٩٦٧أعطى البرلمان التركي للحكومة صلاحية استعمال القوة خارج الأراضي التركية، وخرجت مظاهرات في جميع انحاء تركيا مطالبة باعلان الحرب ضد اليونان[٥١] وانذرت حكومة ديميريل اليونان بسحب الجنرال جريفاس Garafas واخلاءالجزيرة من القوات اليونانية، وقد دخلت الدبلوماسية الامريكية في تهدئة الموقف في الجزيرة وتنفيذ المطالب التركية [٥٢].في تشرين الاول ١٩٦٩جرت الانتخابات العامة وحصل حزب العدالة على ٢٥٦مقعداً من مجموع ٤٥٠ مقابل ١٤٣ لحزب الشعب الجمهوري وبعبارة اخرى حصل حزب العدالة على ٤٧٪من الاصوات مقابل ٢٧٪ لحزب الشعب الجمهوري [٥٣]اما الأحزاب الصغيرة والمستقلة فانها حصلت على ٥١ مقعداً تقاسمتها فيما بينها ، وقد جاءت اصوات حزب العدالة من الأرياف والمدن الصغيرة في مقاطعات تركيا الغربية بما فيها المنطقة الواقعة على بحر مرمرة وقطاع بحر ايجة كما دعمته بشكل قوي بعض المدن مثل ازمير وبورصه [٥٤] ولكن نصيبه من الاصوات انخفض بنسبة

٦,٤٪وشجعت تلك النتائج نجم الدين اربكان NECMETTIN ERBAKAN بتاسيس حزبه في كانون الثاني ١٩٧٠[٥٥] الا ان ديميريل احتفظ باغلبية البرلمان ولكن سيطرته على يمين الوسط في السياسة التركية بدأت تضعف، فقد ظهر في المشهد السياسي الب ارسلان توركيش AIPARSIAN TURKES كزعيم لحزب العمال الوطني بينما اسست مجموعة من المستقلين بقيادة نجم الدين اربكان حزب النظام الوطني الذي عمل على بعث الروح الاسلامية في كانون الثاني ١٩٧٠وكلا هاتين المجموعتين بدأتا بالاقتطاع من المساندة لحزب العدالة [٥٦].طلب رئيس الجمهورية جودت صوناي من سليمان ديميريل بتشكيل الحكومة التى ضمت ممثلي حزب العدالة فقط، في بداية تشرين الثاني ١٩٦٩قدم رئيس الحكومة برنامج حكومته الى المجلس الوطني الكبير وجاء في البرنامج بأن الحكومة ((تولي اهتماما كبيرا بالزراعة والصناعة)) وعلى صعيد السياسة الخارجية أكد البرنامج على ان ((حلف شمال الاطلسي يمثل الضمانة الحقيقة لأمن تركيا)) وقد أثارت سياسة ديميريل استياء احزاب المعارضة التى اخذت توجه الانتقادت الى الحكومة واظهرت الخلافات في صفوف الحزب الحاكم حيث صوت ٤١ نائباً من أعضاء حزب العدالة في البرلمان ضد مشروع ميزانية البلاد للسنة المالية الجديدة [٥٧]، وحاول المنشقون من حزب العدالة اجبار ديميريل التخلي عن قيادة الحزب، وقد نجحوا في اقناع المجلس الوطني في مناقشة أسباب الهجوم عليهم من قبل ديميريل الا أن هذا الطلب قد رفض من غالبية أعضاء حزب العدالة [٥٨]، أستغلت أحزاب المعارضة هذا الموقف لرفض الميزانية واضطرت حكومة ديميريل الى تقديم الاستقالة [٥٩].

ثالثاً– حزب العدالة والتطورات الداخليه في تركيا حتى انقلاب ١٩٨٠ شكل ديميريل الحكومة الجديدة في بداية أذار ١٩٧٠والتى لم تشهد اي تغيرات اضافية، كما واصلت سياسة القمع ضد الحركات الديمقراطية وحاولت سن قوانين تحد من نشاطات النقابات العمالية مما أدى الى ظهور مقاومة شديدة تزعمها اتحاد النقابات العمالية الثورية في تركيا وكانت مظاهرها واضحة في الأضرابات العمالية في١٥–١٦حزيران ١٩٧٠، لمواجهة تلك الحالة قررت الحكومة اعلان الاحكام العرفية لمدة شهر في اسطنبول وأزمير ثم مددت لمدة شهرين وجرت حملة اعتقالات واسعة في اوساط العمال والمثقفين والطلاب وشكلت محاكم عسكرية لمحاكمة المشاركين في الاضطرابات العمالية، ومنعت مجلات وجرائد اليسار من الصدور، وغرقت البلاد في موجة الاضطرابات واعمال العنف[٦٠]، وانتشرت الفوضى في الجامعات وحدث التصادم بين العناصر المتطرفة اليمينة واليسارية، وشهدت سنة ١٩٧٠–١٩٧١، حالة من عدم الاستقرار وانتشار حوادث العنف بين الطلاب والاتحادات المهنية ودعاة الحقوق القومية لاكراد تركيا[٦١]، وقد حالت الصراعات السياسية بين الأحزاب دون نجاح حكومة سليمان ديميريل في الحفاظ على الأمن خاصه بعد ان عمت الفوضى ساحات الجامعات التركية وتحرك الطلبة في مظاهرات صاخبة ضد النفوذ الأمريكي في تركيا وقد كثرت حوادث الأغتيال السياسي واستخدام القنابل لتفجير بعض المنشاة والمؤسسات الحكومية[٦٢].تلك الأنقسامات الحزبية وظهور احزاب جديدة عبرت في مجموعها عن وجود اتجاهات فكرية جديدة في تركيا وقد بلورتها التأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تفاقمت خلال تلك الفترة، ومع ذلك فانها لم تشمل سوى الجزء المعتدل لتلك الاتجاهات، فأن النظام القائم رفض الاعتراف بالتيارات المتطرفة سواء كانت يمينية او يسارية وبالتالي ظلت تلك الاخيرة خارج الشرعية الديموقراطية البرلمانية، هذا بالرغم من ان تلك التيارات المتطرفة هي التي قامت اكثر من غيرها بنقل التأزمات الاقتصادية والاجتماعية على الساحة السياسية[٦٣]، أمام هذا التجاهل اضطرت العناصر المتطرفة الاتجاه الى العنف ، فانهمكت في اثارة الاضطربات وهي بذلك تأمل في أن يتدخل الجيش مرة اخرى ليضع حداً للتوازن الجديد، ولكن الجيش بقي خلال تلك الفترة ملتزما بنظام الديمقراطية البرلمانية الذي وضعه دستور ١٩٦١ووقف بجانب الحزب الحاكم ((حزب العدالة)) في قمع العناصر المتطرفة [٦٤]، الا ان في الوقت نفسه لم يرض عن حكومة ديميريل ذات الاتجاة الواحد المنصب على مكافحة النشاط اليساري وغض النظر عن نشاط اليمين المتطرف لأن الجيش كان يرغب في القضاء على الفوضى السياسية وحركات الارهاب سواء كانت من اليسار او من اليمين. في ظل تلك الظروف تحركت القوات المسلحة، اذ وجه رئيس الأركان العامة والقيادة العسكرية مذكرة الى جودت صوناي في ١٢اذار١٩٧١اذ دعاه الى ايجاد حكومة قوية وجديرة بالثقة، واتهموا الحكومة بانها شجعت للأنشقاق والفوضى والانحراف عن مبادىء اتاتورك[٦٥]تلك المذكرة اجبرت سليمان ديميريل على الاستقالة، وخلفته حكومة فوق حزبية بزعامة نهاد ايريم Nihat EriM وهوعضو بارز في حزب الشعب الجمهوري استقال من الحزب لهذا الغرض[٦٦]، وضمت الوزارة ممثلين من حزب العدالة(٥) وحزب الشعب الجمهوري(٣) وحزب الثقة(١) والمستقلين(١٦) ونص البرنامج الذي نشر في نيسان١٩٧١وعوداً كثيرة بالاصلاحات في حقول الزراعة والتعليم والضرائب، وقد بدأت بفرض النظام في البلاد اذ لجأت الى اعلان الاحكام العرفية في احدى عشرة ولاية وذلك اعتبارا من ٢٧نيسان ١٩٧١، وهكذا كانت البلاد تعيش أزمة سياسية حادة، وكان السبب لتلك الأزمة رفض القوى المتنفذة في البلاد من اجراء الاصلاحات الموعودة في برنامج

الحكومة فقدمت حكومة نهاد إيريم استقالتها في ١٧نيسان ١٩٧٢[٦٧]، وكلف رئيس الجمهورية فريد ملين ferit melen من حزب الثقة الجمهوري بتشكيل الحكومة، إذ واجهت منذ أيامها الأولى صعوبات اقتصادية وسياسية، وقد واجه مشروع الأصلاح الزراعي الذي قدمته الحكومة إلى المجلس الوطني رفضاً قاطعاً من أعضاء حزب العدالة وأعيد إلى الحكومة لأعادة النظر فيه، وكان تأثير حزب العدالة على حكومة فريد ميلينFarid milin كبيراً وظهر ذلك في أثناء مناقشة واقرار الخطة الخمسية الثالثة لتطور الأقتصادي ١٩٧٣-١٩٧٧إذ نجح حزب العدالة في تقليص حصة القطاع الحكومي وتقديم تنازلات للرأسمال الخاص والأجنبي[٦٨].انتهت فترة جودت صوناي رئيس الجمهورية في أذار١٩٧٣،وبدأ المجلس الوطني الكبير في وضع إجراءات انتخاب رئيس جديد، وافق حزب العدالة وحزب الثقة القومي وحزب الشعب الجمهوري التوفيق في الترشيخ وذلك بانتخاب السناتور فخري كورتورك Faqri Korturk القائد السابق في القوة البحرية ، ولم يكن ينتمي إلى أي حزب سياسي، وعلى هذا الأساس انتخب رئيساً للجمهورية في ٦نيسان١٩٧٣، وفي اليوم التالي استقال فريد ميلين عن رئاسة الوزراء وحل محلة نعيم طالوNaim Talu عضو مجلس الشيوخ المستقل، وقد شكل الوزراة من حزب العدالة والثقة الجمهوري، وعلى الرغم من أن حكومة نعيم طالو كانت حكومة مؤقتة الأ أنها قامت بمجموعة من الإصلاحات، فأدخلت قانون إصلاح الأرض وتوزيع الأراضي إلى ٥٠٠ ألف فلاح وذلك في حزيران ١٩٧٣ومنع الشركات الأجنبية من استخراج الصناعات النفطية[٦٩].انسحب الجيش من السلطة في عام ١٩٧٣وأجريت الأنتخابات النيابية العامة وكان نتيجة الانتخابات فوز حزب الشعب الجمهوري بواقع (١٨٥) مقعدا من أصل مقاعدالمجلس (٤٥٠) معقدا مقابل (١٤٩) لحزب العدالة، وعلى الرغم من فوز حزب الشعب الجمهوري في تلك الأنتخابات فأنة لم يتمكن من تشكيل الوزارة بمفردة، وبعد فترة طويلة من الناقشات والمداخلات بين الأحزاب السياسية تمكن حزب الشعب الجمهوري من الأئتلاف مع حزب السلامة الوطني لتشكيل أول وزراة أئتلافية بعد انقلاب ١٩٧١[٧٠] تعتبر أنتخابات عام١٩٧٣نقطة تحول بالنسبة لسياسة الأنتخابات التركية لأنة لم يستطع اي من الحزبين العدالة والشعب الجمهوري الحصول على نسبة أصوات عدد المقاعد الكافية للمجلس الوطني من أجل فرض أرائهم وبشكل فردي على الحكومة، وبالتالي دخلوا في ائتلافات مع أحزاب معارضة أخرى[٧١].إن الحكومات الناشئة من أوضاع كتلك لايمكن أن تضمن لنفسها سوى الضعف في تنفيذ أهدافها، وزيادة الأثار السيئة لحكومات الائتلاف وخاصة في بلد كتركيا عانت من أزمات اقتصادية كبيرة وتغيرات بنيوية، وذلك بسبب الوضع الذي يعانيه الحزب المهيمن علي الائتلاف في البرلمان مما يمنعة من اتخاذ إجراءات حاسمة أو فرض اتجاهات معينة قد تثير الأحزاب الأخرى في الأئتلاف في بعض الأحيان ويضيف الخوف الذي يعتري قادة الأحزاب داخل الأئتلاف من ذوبان أحزابهم في تيار الحزب المهيمن، والدليل على ذلك الائتلاف الحكومي الأول حيث اخذ فترة طويلة من المناقشات والمداخلات بين الاحزاب، بالرغم من ذلك لم يستمر سوى ثمانية اشهر، ويعود السبب في ذلك الى رغبة زعيم حزب الشعب الجمهوري في اجراء انتخابات مبكرة من اجل ضمان اغلبية الاصوات مستفيدا من السلطة والنفوذ القويين اللذان كان قد حققها بالأقدام على عملية الانزال الجوي واحتلال اجزاء من جزيرة قبرص في ٢٠تموز ١٩٧٤، ألا ان قادة الاحزاب الاخرى التقطوا الدافع المختفي وراء هذا العمل بالاضافة الى خوفهم الحقيقي من نفوذ زعيم حزب الشعب الجمهوري الذي بدا بالبروز على الصعيد الشعبي[٧٢].كان للأزمة القبرصية تاثير كبير على السياسة الحزبية، فالأتراك يعتبرون احتلال ٣٨٪ من الجزيرة عملية تحرير لمواطنيم ولايقبلون بعودة القبارصة الاتراك الى وضعهم القديم، من هنا بدأت الاحزاب السياسية الكبيرة في المنافسة فيما بينها وفي مقدمتها حزب العدالة على اثارة المشاعر القومية التركية، وتعهدت تلك الاحزاب بعدم الرضوخ لأي ضغط اجنبي من شأنه ان يؤدي الى التنازل عن اي شبر من الارض التي استولت عليها القوات التركية، اما ديميريل فانه مضطر للمزايدة على بولند اجويد Pulent Eceuit في شأن مصير الأزمة القبرصية وليس باستطاعته التساهل فى ذلك الموضوع وألا خسر ثقة الناخبين والقيادة العليا للقوات المسلحة التركية التي مازالت تمسك بجميع خيوط الدبلوماسية التركية لتعلقها بمصالح البلاد العليا[٧٣]، شهدت تركيا خلال المدة من اذار ١٩٧٥ ولغاية حزيران ١٩٧٧ أئتلافاً وزارياً يمينياً سمي (الجبهة الوطنية الاولى) بزعامة حزب العدالة ومشاركة الاحزاب اليمينية الثلاثة السلامة الوطني والحركة القومية والاعتماد الجمهوري [٧٤] وقد استمر لأكثر من سنتيين تمكن سليمان ديميريل من ضبط وتوجيه احزاب الأئتلاف الذي حضي في ١٣ نيسان ١٩٧٥ بثقة البرلمان، وكان من اسباب استمرار ذلك الائتلاف التوافق الايديولوجي بين احزاب الجبهة وخاصة في مجال الموقف المضاد للاتجاهات اليسارية، كما ان الائتلاف حضي بدعم ورضا النخبة السياسية التي تساندها في تركيا الطبقات الاجتماعية التي وجدت ان مصلحتها تقتضي استمراره، فحزب العدالة تسانده البرجوازية الصناعية والتجارية الكبيرة أما حزب السلامة الوطني فتسانده البرجوازية ذات الاتجاة الاسلامي وكذلك الحال بالنسبة لحزب الحركة القومي[٧٥].أجريت انتخابات مجلس الشيوخ في تشرين الاول١٩٧٦ ، حيث زادت اصوات حزب الشعب الجمهوري من ٣٥.٤ %الى

٤٣.٩ % وحقق حزب العدالة نجاحاً حيث زادت نسبتة من ٣٠.٨ %الى٤٠.٨ %وانخفضت اصوات نسبة الاحزاب الاخرى بشكل كبير، أدى نجاح بولند اجويد وسليمان ديميريل في الانتخابات الى زيادة تماسك ائتلاف الجبهة الوطنية إذ كانت الاحزاب الصغيرة أكثر رغبة مما سبق في تجنب الانتخابات العامة لمعرفتها بأن ذلك سيؤدي الى اكتساحها، ولكن في الوقت الذي أدى فيه هذا الخوف الى تماسك الائتلاف كان أعضاءة يرفضون التعاون لايجاد حلول لمشاكل البلد العديدة[٧٦]، وبحلول كانون الاول ١٩٧٦أقتنع ديميريل بوجوب أجراء انتخابات عامة حتى لو كان هدفها الوحيد تخليص نفسه من قبضة أحزاب اليمين، وفي نيسان ١٩٧٧صوت حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري على اجراء انتخابات في ٥حزيران على الرغم من المعارضة الشديدة من قبل حزب السلامة الوطني[٧٧].وصلت الازمات الاقتصادية البطالة والتضخم درجة بات فيها الأنفجار وشيكاً، كما ازداد مستوى العنف السياسي بين الجماعات المتطرفة على صعيد اليسار واليمين الى درجة التي بات فيها مطلب البحث عن حكومة قوية وفعالة تقوم على عاتق حزب يمثل الاغلبية في البرلمان أمراً متفقاً عليه ليس على صعيد الشارع الشعبي فقط وانما حتى بين أوساط الاحزاب السياسية التركية[٧٨].جرت الانتخابات في ٥حزيران ١٩٧٧وحصل حزب الشعب الجمهوري على٤٤ %من الاصوات ومعنى هذا أن المعارضة المتمثلة بحزب الشعب الجمهوري بقيت عارضة على الرغم من فوز هذا الحزب ب (٢١٣) مقعداً، أما حزب العدالة فقد حصل على (١٨٩) مقعداً مقابل (١٧١) مقعدا في انتخابات ١٩٧٣أي أنه حصل على ٤١ % من الاصوات، وحصل حزب السلامة الوطني على ٨ %وحزب الحركة القومي ٦٪، فتغير تركيب الجبهة الوطنية، لذلك كلف بولند أجويد بتشكيل الحكومة بعد أن حقق حزبه تفوقاً نسبياً الا أن الاحزاب اليمينية تمكنت من أن تلحق الهزيمة بتلك الحكومة عندما فشلت في الحصول على اقتراع الثقة في ٣ تموز١٩٧٧وتم تكليف سليمان ديميريل بتشكيل حكومة ائتلافية بزعامة حزب العدالة ومشاركة حزبي السلامة الوطني والحركة القومي، وقد استمرت تلك الوزارة من ٢١تمور ١٩٧٧الى ٥كانون الثاني ١٩٧٨[٧٩]، لم تتمع حكومة الجبهة الوطنية الثانية بحياة طويلة، فقد وضعت الانتخابات المحلية في ١١كانوون الاول ١٩٧٧ نهاية لها، أدى الاستياء في داخل حزب العدالة الى استقالات كثيرة ، وعندما طلب ديمريل باقتراع الثقة في ٢١كانون الاول ١٩٧٧هزم بتصويت ١٢من المستقلين ضده وبينوا انهم صوتوا ضد سليمان ديميريل بسبب اداء حكومته الائتلافية [٨٠]، وعلى اثرها قدم ديميريل استقالته الى الرئيس التركي فخزي كورتورك والذي كلف بولند اجويد بتشكيل الوزارة في شهر كانوون الثاني ١٩٧٨بالاتفاق مع المستقلين والحزب الديمقراطي وحزب الثقة الجمهوري, كما تمكن عبر المساومات من استمالة عشرة نواب من حزب العدالة على تأييده وتعيينهم وزراء[٨١]حدثت في شباط ١٩٧٨ موجة من النعف السياسي في تركيا لم يسبق لها مثيل، فأعلنت حالة الطوراىٔ وحضرت الحكومة مواكب الاحتفال بعيد العمال العالمي في الأول من ايار ١٩٧٨[٨٢] ، وفي الانتخابات التي جرت في تشرين الأول ١٩٧٩استطاع حزب العدالة الحصول علي اغلبية واضحة في المجلس الوطني الكبير اذ حصل علي ٢٦٠مقعداً، أما حزب الشعب الجمهوري فانه حصل علي ٢٧١مقعداً الا أن اجويد تخلى عن مسؤولية تشكيل الحكومة، ونتيجة لذلك فقد قام حزب العدالة بتشكيل الحكومة، حيث قدم برنامج حكومته الي مجلس الشيوخ في ١٩تشرين لأول ١٩٧٩مع المساندة الخارجية من حزب السلامة الوطني وحزب الحركة القومي[٨٣] وأعلن ديميريل عن نية حكومته القضاء علي الأرهاب والتضخم النقدي لكنه لم يتمكن من تنفيذ وعوده تلك، فأعمال العنف ازدادت حدة حتى بلغ معدلها ثلاثين قتيلاً في اليوم الوا حد، اما التضخم النقدي فقد ارتفع اضعافاً مضاعفة وارتفعت اسعار السلع الاستهلاكية بشكل جنوني كما ارتفعت نسبة البطالة في تركيا و يذكر ان حكومة ديميريل ١٩٧٩- ١٩٨٠ كانت أول حكومة تركية تستند الى أقلية في البرلمان التركي نتيجة لعدم تمتع اي حزب بأكثرية واضحة في البرلمان ،وقد ادى هذا الوضع الى شلل الحكومة والبرلمان معاً أذ جمدت العديد من القرارت المتعلقة بمسائل مثل انتخاب رئيس جمهورية جديد للبلد وقانون جديد للضرائب ومكافحة الأرهاب . دخلت تركيا في نهاية عام ١٩٧٩ وبداية ١٩٨٠ موجة من التوتر والعنف ولأعمال الأرهابية، عند ذلك وجه الجنرال كنعان ايفرين رئيس اركان العام انذاراً في مطلع عام ١٩٨٠ الى زعماء الاحزاب السياسية هددهم بأن الجيش سيستولي على السلطة أذا بقي الصراع والتناحر بينهم، وتضمن الانذار كذلك المطالبة باجراء اصلاحات في البلاد واقامة حكومة وحدة وطنية للقضاء على الأرهاب والفوضى، وقد وافق ديميريل على المبادئ الاساسية التى تضمنها الانذار، الا أن الخلافات بين اجويد وديميريل اتسعت وحدثت اضطرابات عمالية وفلاحية في مناطق مختلفه من البلاد، وجاءت احداث قويه لتدفع العسكريين للعمل الجدي وتنفيذ الانقلاب العسكري في ١٢ أيلول ١٩٨٠ وضعت نهاية للمأزق السياسي مما أراح معظم سكان تركيا[٨٤].

الخاتمه

١- لقد اظهر حزب العدالة للشعب التركي صورة مختلفة عن الصورة العلمانية التى مارسها مصطفى كمال اتاتورك تدعوا الى حرية العقيدة وممارسة الطقوس الدينية، وسمح لهم بأقامة الشعائر وبناء المساجد، بذالك كسب ود المسلمين في تركيا.

٢- كان لسليمان ديميريل دور كبير في نجاح حزب العدالة من خلال الأسلوب العلمي الواثق وحسن التنظيم هذا من جانب، ومن جانب أخر تبنى حزب العدالة شعار الحزب الديمقراطي المحضور سياسياً وأعتبر الوريث الشرعي له، مما اكسبه جمهور واسع كان يساند الحزب الديمقراطي ساعده في الفوز بانتخابات عام ١٩٦١ وما تلاها.

٣- ان المشكلة القبرصية كانت من عوامل التى دفعت حزب العدالة على تشجيع الحكومة التركية للتوجه نحو الدول العربية والاسلامية للحصول على دعمها بشأن القضية القبرصية وما يمكن ان تقدمه من مساعدات مالية لها، والحفاظ بعلاقاتها مع الغرب على الرغم من المواقف السلبية التى اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول منظمة حلف شمال الاطلسي تجاه تركيا في السبيعنات.

٤- استطاع ان يحافظ على توازن القوة وكان نداً قوياً ومنافساً لحزب الشعب الجمهوري رغم كون حزب العدالة حديث المنشئ الا انه فاز بالانتخابات في الستينيات وشكل الحكومة.

٥- ان التحالفات التى دخل فيها حزب العدالة نهاية السبعينيات مع الأحزاب الأخرى أثرت على عمل الحزب ودوره لأنها كانت احزاب متطرفة وبالتالي زادت الاوضاع سوءاً وشكلت نقيضاً للمبادئ الأتاتوركية مما شجع الجيش على الانقلاب.

قائمة المصادر

اولاً:الرسائل والاطاريح الجامعيه :

١زياد عزيز حميد، السياسة الخاجية التركية ١٩٧٣-١٩٨٣رسالة ماجستير غير منشور ،كلية التربية –جامعة الموصل ،١٩٨٩.

٢-طلال يونس الجليلي ،التجربه البرلمانيه في تركيا ١٩٧١-١٩٨٠،رساله ماجستير غير منشورة، مركز الدراسات العالم الثالث

٣-هزبر حسن شالوخ، تطور العلاقات السعوديه التركيه ١٩٦٤ -١٩٨٨ ، رساله ماجستير غير المشوره ،كليه تربيه –

ثانياً : الكتب العربيه والمعربه :

١-ابراهيم خليل احمد واخرون ، تركيا المعاصرة ، مركز الدراسات التركيه ، جامعه الموصل ، ١٩٨٨.

٢-ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد ،ايران وتركيا دراسه في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعه الموصل ، ١٩٩٢ .

٣-احمد نووري النعيمي ،السياسه الخارجيه التركي بعد الحرب العالميه الثانيه ،دار الحريه للطباعه ،بغداد ١٩٧٥.

٤-احمد نوري النعيمي ،تركيا وحلف شمال الاطلسي ,المطبعة الوطنية ,عمان ١٩٨١.

٥-احمد نوري النعيمي ،ظاهره التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥ -١٩٨٠ ،جامعه بغداد ، ١٩٨٩.

٦-اندرو فنكل واخرون ،تركيا المجتمع والدوله ، بيت الحكمه ، بغداد ٢٠٠٢ .

٧-عبد النعم سعيد ،العرب ودول الجوار الجغرافي ، مركز الدراسات الوحد العربيه ،بيروت ،ط،٢٠٠٠.

٨- فلاديير ايفانوفيتش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا،ت: يوسف ابراهيم الجهماني، دار حوران، دمشق، ١٩٩٠.

٩- فيروز احمد،صنع تركيا الحديثة، ترجمه سلمان داوود الواسطي ، بيت الحكمه ، المطبعه العربيه ، بغداد.

١٠-فيروز احمد ،النفوذالاسلامي في تركيا بين الضغوط واستجابه الدوله في تركيا بين البيروقراطيه والحكم العسكري

١١- فيليب روبنس، تركيا والشرق الاوسط، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث، ١٩٩٣.

١٢-كريم حمزه وادهام محمود الجبوري ، القوة الفاعله في المجتمع التركي ، بيت الحكمه ، بغداد ، ٢٠٠٢ .

١٣- وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين، شركة الطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل،بيروت، لبنان،ط١،٢٠٠٦.

١٤- هيثم اللكيلاني، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٦،الطبعة الثانية، ابو ظبي-دولة الامارات العربية المتحدة،٢٠١٤.

ثالثاً :البحوث والدراسات:

١-الترتوران ،الجيش السياسه التركيه ،المركز القومي للدراسات الاستراتيجيه ، السنه الثالثه ، العدد كانون الثاني ١٩٩٨.

٢- داوود درسن، تركيا:الجيش يصارع التطور الأجتماعي، ،العدد٢٧٧، السنةالثامنة، ٢٢ذو القعدة١٤١٧هـ/٣١مارس ١٩٩٧م.

٣-تركيا والدوله العربيه في شرق الاوسط،ترجمه غازي الفيصل ، ،الجامعه المستنصريه ،سلسله الدراسات المترجمه ،بغداد ،١٩٨٥.

٤-جلال معوض ، علاقات التركيه الاسرائيله حتى الثمانيات ،مجله الشوون عربيه العدد ٨٨، ١٩٩٦.

٥- رعد عبد الجليل ، سياسيه الحكم في تركيا ١٩٥٠-١٩٨٠،مجله الشون التركيه نشره فصيله يصدرها معهد الدراسات الاسويه ولافريقيه ، الجامعه المستنصريه ، العدد ٦-١٩٨٦.

٦- رعد عبد الجليل ، سياسيه الحكم في تركيا ١٩٥٠-١٩٨٠،مجله الشون التركيه نشره فصيله يصدرها معهد الدراسات الاسويه ولافريقيه ، الجامعه المستنصريه ، العدد ٦-١٩٨٦.

٧- كمال المنوفي ، التطورات الجديدة في السياسه الخاجيه التركيه ،مجله السياسه الدوليه السنه ١٢ ، العدد ٤٤ ، نيسان ،١٩٧٦.

٨-محمود علي ١٣-١٤ يه التركيه والعوامل الموثر فيها ، مجله المستقبل العربي ، العدد ٤٥ ، السنه الخامسه ،١٩٨٢.

٩-مركز البحوث المعلومات ، سلسله الدراسات السياسيه ، ودراسه عن الازمه القبرصيه ،د.ت،بغداد .

١٠-نبيهة الاصفهاني،السياسة الخارجية التركية ،مجلة السياسةالدولية،العدد٥٢ ، ١٩٧٠ .

١١-وصال العزاوي،الاحزاب السياسية في تركيا بين الديموقراطية والاشكالية السياسية،مجلة ام المعارك، عدد(١١) ،١٩٩٧ .

هوامش البحث

(١)احمد نوري النعيمي ،السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، دار الحرية الطباعة ، بغداد ١٩٧٥، ص ١٤٢.

(٢)التر توران ،الجيش السياسة التركية ،المركز القومي للدراسات الاستراتيجية ، السنة الثالثة ، العدد كانون الثاني ١٩٩٨،ص ١٣.

(٣) احمد نوري النعيمي ، المصدر السابق ،ص ١٥١-١٥٢.

(٤)رعد عبد الجليل ، سياسية الحكم في تركيا ١٩٥٠-١٩٨٠،مجلة شؤون التركية نشره فصيلة يصدرها معهد الدراسات الاسوية ولافريقية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٦-١٩٨٦،ص ١٦.

(٥) داوود درسن، تركيا:الجيش يصارع التطور الأجتماعي، مجلة قضايا دولية،العدد٢٧٧، السنةالثامنة، ٢٢ذو القعدة١٤١٧هـ/٣١مارس ١٩٩٧م، ص٢٣ .

(٦)فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة،ترجمة:سلمان داود الواسطي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠،ص٢٩٠.

(٧) وصال العزاوي،الاحزاب السياسية في تركيا بين الديموقراطية والاشكالية السياسية،مجلة ام المعارك، عدد(١١) ،١٩٩٧، ص١٤٩.

(٨) رعد عبد جليل ،المصدر السابق ،ص١٤٩.

(٩) فيروز احمد ،المصدر السابق ،ص١٧.

(١٠)احمد نوري النعيمي ،ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥ -١٩٨٠،جامعة بغداد ،١٩٨٩،ص١٧٧.

(١١)ابراهيم خليل احمد واخرون ،تركيا المعاصر ،مركز الدراسات التركيه ،جامعه موصل ،١٩٨٨،ص٥٢.

(١٢) احمد نوري النعيمي ،ظاهره التعدد في تركيا ،ص ١٧٧-١٧٩.

(١٣)ابراهيم خليل احمد واخرون ، المصدر السابق ،ص٥٢.

(١٤) احمد نوري نعيمي ،ظاهره التعدد الحزبي ،ص١٨١.

(١٥)ابراهيم خليل احمد واخرون ،المصدر السابق ،ص٥٣.

(١٦)احمد نوري نعيمي ،ظاهره التعدد الحزبي،ص١٨٢-١٨٣.

(١٧) رعد عبد جليل ،المصدر السابق ،ص ١٧.

(18)فيروز احمد ،المصدر السابق ،ص ٣٠٨.

(١٩)ابراهيم خليل احمد واخرون ، المصدر السابق ،ص٥٥.

(٢٠)احمد نوري نعيمي ،ظاهرة التعدد الحزبي،ص١٨٤-١٨٥.

(٢١)رعد عبد جليل ،المصدر السابق ،ص ١٧.

(٢٢) فيروز عبد الجليل ، المصدر السابق ،ص ٣٠٩.

(٢٢) احمد نوري النعيمي ،السياسة الخارجية التركية ،ص١٨٣.

(٢٤) احمد نوري النعيمي ،ظاهر التعدد الحزبي ص ١٨٦.

(٢٥) فيروز احمد ،المصدر السابق ،ص٣٠٩،ص٣١٠.

(٢٦) ابراهيم خليل احمد واخرون ،المصدر السابق ، ص٥٥.

(٢٧) رعد عبد جليل ،مصدر سابق ، ص١٨.

(٢٧) احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعددي الحزبي،ص٩٠؛ فيليب روبنس، تركيا والشرق الاوسط، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث، ١٩٩٣، ص٥٣-٥٤.

(٢٩) فيروز احمد ،النفوذالاسلامي في تركيا بين الضغوط واستجابة الدولة في تركيا بين البيروقراطية والحكم العسكري، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت د،ت،ص١٣٧ص١٣٨.

(٢٩) احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي ،ص١٩٢ص١٩٣.

ابراهيم خليل احمد واخرون ، المصدر السابق ،ص٥٥ص٥٦ (٣٠)

(٣١) تركيا والدول العربية في شرق الاوسط، ترجمة غازي الفيصل، معهد الدراسات الاسيوية ولافريقية ،الجامعة المستنصرية، سلسله الدراسات المترجمة، بغداد ،١٩٨٥،ص٦.

(٣٢) مركز البحوث والمعلومات ،سلسله الدراسات السياسية ، دراسة عن الأزمة القبرصية ،د،ت،بغداد ،ص١٧.

(٣٣) جلال معوض ،العلاقات التركية الاسرائيلية حتى ثمانينات ،مجلة الشؤون العربية العدد(٨٨) ،١٩٩٦،ص٨٨.

(٣٥) كمال المنوفي ، التطورات الجديدة في السياسة الخاجية التركية ،مجلة السياسة الدولية السنه ١٢ ، العدد ٤٤ ، نيسان ١٩٧٦،ص١٤٨.

(٣٥) عبد النعم سعيد ،العرب ودول الجوار الجغرافي ، مركز الدراسات الوحد العربيه ،بيروت ،ط،٢٠٠٠،ص٧٦ ؛هيثم اللكيلاني، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٦،الطبعة الثانية، ابو ظبي-دولة الامارات العربية المتحدة،٢٠١٤،ص٢٧-٢٨.

(٣٦) هزبر حسن شالوخ ،تطور العلاقات السعودية التركية ١٩٦٤-١٩٨٨،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية -جامعة ديالى ،٢٠٠٤،ص٣٣.

(٣٧) محمود علي الداوود ،تركيا والخليج العربي ،مجلة المنار، العدد ١٣-١٤ ،١٩٨٤ص٢٢.

(٣٩) محمود علي الداوود ، العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٥ ، السنة الخامسة ،١٩٨٢،ص ٦٧.

(٤٠) تركيا والدول العربية ، المصدر السابق ،ص٦.

(٤١) احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية ،ص٨٤.

(٤١) زياد عزيز حميد، السياسة الخاجية التركية ١٩٧٣-١٩٨٣رسالة ماجستير غير منشور ،كلية التربية -جامعة الموصل ،،ص ١٥٣.

(٤٣) احمد نوري النعيمي ، السياسية الخاجية التركية ،٨٥-٨٦ .

(٤٤) المصدر نفسة ،ص٩٦.

(٤٥) فيزور احمد ،صنع تركيا الحديثة ،ص٣٢٠.

(٤٦) وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين، شركة الطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل،بيروت، لبنان،ط١،٢٠٠٦،ص١٢٩.

(٤٧) المصدر نفسة ،ص ،ص١٩١.

(٤٨) فيروز احمد ،صنع تركيه الحديثه ،ص٣٢١-٣٢٣.

(٤٨) احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي ،ص١٩٦.

(٤٩) ابراهيم خليل احمد واخرون ، مصدر سابق ،ص٥٦.

(٥٠) مركز البحوث والمعلومات ،مصدر السابق ،ص١٨-١٩.

(٥١) احمد نووري النعيمي ،السياسه الخارجيه التركي ،ص١٨٥.

(٥٢) كريم حمزه وادهام محمود الجبوري ،القوه الفاعله في مجتمع التركي ، بيت الحكمه ،بغداد ،٢٠٠٠،ص١٤-٢٤.

(٥٣) احمد نوري النعيمي ،ظاهرة التعددالحزبي ،ص١٩٩٧.

(٥٤) فيروز احمد ،صنع تركيا الحديثه ،ص١٩٩٧.

(٥٥) اندور فنكل واخرون، تركيا المجتمع والدوله، بيت الحكمه، بغداد ،٢٠٠٢،ص٨٢.

(٥٦) ابراهيم خليل احمد واخرون ،المصدر السابق ،ص٥٨.

(٥٧) احمد نوري النعيمي ،ظاهرة التعددالحزبي ،ص ٢٠٠.

(٥٨) ابراهيم خليل احمد واخرون ،المصدر السابق ،ص٥٨.

(٥٩) ابراهيم خليل احمد واخرون ،المصدر السابق ،ص٥٩-٦٠.

(٦٠) فلاديير ايفانوفيتش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا،ت: يوسف ابراهيم الجهماني، دار حوران، دمشق، ١٩٩٠،ص٢٣٢.

(٦١) ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد ،ايران وتركيا دراسه في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعه الموصل ،١٩٩٢،ص١٩٦.

(٦٢) فلاديير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق،ص٢٣٣.

(٦٣) نبيهة الاصفهاني،السياسة الخارجية التركية ،مجلة السياسةالدولية،العدد١٩٧٠،٢٥،ص٩٧-٩٨.

(٦٤) احمد نوري النعيمي،ظاهرة التعدد الحزبي،ص٢٠٣.

(٦٥) اندرو فنكل، المصدر السابق، ص٨٣.

(٦٦) فلاديير ايفانوفيتش دانيلوف، المصدر السابق،ص٢٥٦.

(٦٧) ابراهيم خليل احمد وأخرون،المصدر السابق ،ص٦١-٦٢.

(٦٨) احمد نوري النعيمي،ظاهرة التعدد الحزبي ،ص٢٠٨-٢٠٩.

(٦٩) طلال يونس الجليلي، التجربة البرلمانية في تركيا١٩٧١-١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز الدراسات العالم الثالث، ، ص٦٦.

(٧٠) رعد عبد الجليل، التطورات السياسية في تركيا وقيام الجمهورية الخامسة، الجامعة الستنصرية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، سلسلة الدراسات التركية، رقم ١٢، بغداد، ١٩٨٤- ص١٨.

(٧١) رعدعبد الجليل، المصدر السابق ,ص١٩ .

(٧٢) احمد نوري النعيمي ،تركيا وحلف شمال الاطلسي ,المطبعة الوطنية ,عمان ١٩٨١,ص٢٣٥.

(٧٣) طلال يونس الجليلي ،المصدر السابق ,ص٦٧.

(٧٤) ابراهيم خليل احمد علي مراد،الصدر السابق ،ص٢٩٨.

(٧٥) فيروزاحمد،صنع تركيا الحديثة ،ص٣٧٤-٣٧٥.

(٧٦) المصدر نفسه،ص٣٧٨.

(٧٧) رعد عبد الجليل،التطورات السياسية في تركيا،ص٢١.

(٧٨) ابراهيم خليل احمد خليل علي مراد،المصدر السابق ،ص٣٠٠.

(٧٩) فيروزاحمد،صنع تركيا الحديثة ،ص٣٨٣.

(٨٠) طلال يونس الجليلي ،المصدر السابق ,ص٦٨-٦٩.

(٨١) ابراهيم خليل احمد علي مراد،المصدر السابق ،ص٣٠١.

(٨٢) احمد نوري النعيمي ،ظاهره التعدد الحزبي ،ص٢١١.

(٨٣) ابراهيم خليل احمد وأخرون،المصدر السابق ،ص ٦٧ -٦٩.